



دراسة مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على إدارة الأرباح المحاسبية للشركات – دراسة تحليلية لبعض المصارف العراقية

م. إيمان سعيد عيدي

المعهد التقني / العمارة

Iman.s.eidy@stu.edu.iq

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان أساليب التحفظ المحاسبي من خلال زيادة التدفقات النقدية وانخفاض الأرباح المعترف بها، وقياس مستويات إدارة الأرباح المحاسبية، وبيان علاقة تأثير مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية. وقد تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي المقيمة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فتمثلت بـ (3) مصارف فعالة (مصرف بغداد، مصرف آشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي) وقد اعتمدت السلسلة الزمنية الممتدة من 2021 إلى نهاية 2024، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير؛ إذ إن زيادة اهتمام العينة المدروسة في مستوى التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين إدارة الأرباح المحاسبية بمقدار (0.822)، وبخطأ معياري (0.068) وبقيمة حرجة أعلى من (1.96) قدرها (12.088). كما تشير النتائج أن مستوى التحفظ المحاسبي أسهمت في تفسير ما مقداره (0.648) من مربع التباين في إدارة الأرباح المحاسبية ويثبت هذا علاقة التأثير بين مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية، وتوصي الدراسة إلى ضرورة إبراز عيوب التحفظ إذ يعد قيد محاسبي يميل المحاسبون إلى اتباعه في الممارسات العملية، وسيلة فعالة ومناسبة لمعالجة حالات عدم التأكد التي يواجهونها، حيث ينتج عن تطبيقه عند إعداد القوائم المالية منافع اقتصادية مختلفة كتحسين كفاءة عقود المديونية، خفض تكلفة رأس المال، تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، دعم حوكمة الشركات، الحد من تلاعبات الإدارة وقدرتها على ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية، مما ينعكس إيجاباً على قيمة المصارف ويخفف من احتمالات الإفلاس.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي- انواع التحفظ المحاسبي- إدارة الأرباح المحاسبية

Abstract:

The study aims to demonstrate accounting conservatism methods through increasing cash flows and decreasing recognized earnings, measuring levels of accounting earnings management, and demonstrating the relationship between the level of accounting

conservatism and the management of accounting earnings. The study population was represented by the banking sector listed on the Iraq Stock Exchange, while the research sample was represented by (3) active banks (Bank of Baghdad, Ashur International Bank, and Iraqi Investment Bank). The time series extended from 2021 to the end of 2024. The study concluded that there is an impact relationship, as increasing the sample's interest in the level of accounting conservatism leads to an improvement in accounting earnings management by an amount of (0.822), with a standard error of (0.068), and a critical value higher than (1.96) of (12.088). The results also indicate that the level of accounting conservatism contributed to explaining 0.648 of the squared variance in accounting earnings management. This proves the relationship between the level of accounting conservatism and accounting earnings management. The study recommends highlighting the shortcomings of conservatism, as it is an accounting constraint that accountants tend to follow in practice, and an effective and appropriate means of addressing the uncertainties they face. Its application in preparing financial statements results in various economic benefits, such as improving the efficiency of debt contracts, reducing the cost of capital, mitigating the problem of information asymmetry, supporting corporate governance, and limiting management manipulation and its ability to practice opportunistic earnings management. This positively impacts the value of banks and reduces the likelihood of bankruptcy.

Keywords: Accounting conservatism-Types of accounting conservatism- Accounting earnings management

المقدمة

وفي عالم الأعمال التنافسي اليوم، تواجه الكثير من المصارف خطر الضائقة المالية والإفلاس. ويمكن أن يكون أحد أسباب الضائقة المالية عوامل داخل المصارف مثل خصائص المصرف ومستوى غير كافٍ من التحفظ المحاسبي. وفقًا لذلك، يمكن رؤية دور الإدارة في تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي، عن طريق تأخير الاعتراف بالأرباح، وأخذ الخسائر المتوقعة في الاعتبار، وكذلك من خلال حجب المعلومات حول الأحداث الإيجابية المتوقعة من التقارير المالية وتضخيم النفقات، المخصصات والأصول المستهلكة لعرض النتائج المالية لعمليات المصارف بطريقة متحفظة. وبالرغم من معارضة البعض لتأثيرها الضار على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة، فإن ظاهرة رفع مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية أصبحت مشكلة في الأدبيات المحاسبية المعاصرة والخسائر الكبيرة التي تكبدها مساهمو هذه المصارف، نتيجة الإجراءات الانتهازية التي اتخذتها إدارتهم، بما في ذلك ممارسة إدارة الأرباح، وجمع الأموال من مصادر غير الميزانية، وغيرها من الإجراءات التي يعتقد أنها مخالفة صارخة لمبدأ المحافظة المحاسبية.

وتحتل الدراسة أهميتها من ضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية العادلة ذات فاعلية كبيرة، لتعزيز ثقة المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية، إذ أن المعلومات التي تتسم بالعرض العادل وفق المعايير المحاسبية وخالية من التحفظات المحاسبية وإدارة الأرباح المحاسبية ذات تأثير فعال على رغبات المستخدمين.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد قُسمت على أربعة مباحث، فقد عرض المبحث الأول "منهجية الدراسة الافتراضية" وبيّن المبحث الثاني "الإطار النظري للدراسة" وعرض الثالث منه "الجانب العملي (الطريقة والاجراءات)" واستعرض الرابع "الاستنتاجات والتوصيات"

الجزء الاول : منهجية الدراسة الافتراضية:

1.1 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

1. هل تستعمل المصارف العراقية أساليب التحفظ المحاسبي في تقاريرها المالية؟.
2. هل تمارس المصارف العراقية مستويات إدارة الأرباح المحاسبية في تقاريرها المالية؟.
3. هل توجد علاقة تأثير بين مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية بالمصارف العراقية؟.

1.2 أهمية الدراسة:

تحتل الدراسة أهميتها من ضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية العادلة ذات فاعلية كبيرة، لتعزيز ثقة المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية، إذ أن المعلومات التي تتسم بالعرض العادل وفق المعايير المحاسبية وخالية من التحفظات المحاسبية وإدارة الأرباح المحاسبية ذات تأثير فعال على رغبات المستخدمين.

1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أساليب التحفظ المحاسبي من خلال زيادة التدفقات النقدية وانخفاض الأرباح المعترف بها، وقياس مستويات إدارة الأرباح المحاسبية، وعلاقة تأثير مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية.

1.4 فرضية الدراسة

لغرض تحقيق الاهداف المقترحة للدراسة فقد تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

1. تتبنى المصارف العراقية أساليب التحفظ المحاسبي من خلال زيادة التدفقات النقدية وانخفاض الأرباح المعترف بها .
2. تتبنى المصارف العراقية مستويات إدارة الأرباح المحاسبية بهدف تحقيق اهدافها المستقبلية .
3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية.

1.5 الدراسات السابقة :

1. دراسة (موسى ، رفعت، 2024) تهدف الدراسة الرئيس إلى قياس مستوى التزام البنوك التجارية المصرية بمتطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال في ضوء الإصدارات المهنية والتنظيمية للرقابة المصرفية، والمعايير التنظيمية ذات العلاقة، وقياس مدى تأثير تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح وعلى تحسين

جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، فضلاً عن دراسة وتحليل انعكاسات العلاقة بين تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال وممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وتمثلت العينة ل (٦) بنوك تجارية عاملة في مصر، من خلال سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات تبدأ من عام 2017 وحتى عام 2021، وتم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ببرنامج (SPSS) لاختبار فروض البحث من أهمها نماذج المعادلات الهيكلية لتحليل المسار (Path Analysis). وخلصت الدراسة إلى هناك إلتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال بشكل كاف من لدن البنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بمزيد من التوعية للبنوك التجارية المصرية بشأن تفعيل آليات مكافحة غسيل الأموال، وأن الإفصاح السليم عن آليات مكافحة غسيل الأموال يحسن من جودة التقارير المالية

2. **دراسة (الشناوى، اخرون، 2025)** تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر تغير سعر الفائدة خلال المدة (2016-2023) والمقاسة بالمتوسط السنوي لتغير سعر الفائدة على القروض للشركات علي المعلن من البنك المركزي المصري علي مستوى ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية غير العادية التي تم قياسها بواسطة نموذج (Kothari et al. (2005)) ، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي عينة مكونة من شركات مؤشر EGX30 والذي يتميز بأنه يمثل تمثيلاً جيداً لمختلف الصناعات ، وإستخدمت الدراسة مجموعة مقاييس إحصائية ملائمة منها اختبار التوزيع الطبيعي ونموذج الارتباط لبيرسون واسلوب الانحدار البسيط والمتعدد ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتغير سعر الفائدة علي مستوى ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية غير العادية كما قد وجدت علاقة معنوية لمعدل السيولة ، ومعدل نمو الشركة كمتغيرين حاكمين علي المتغير التابع ، أما الثلاث متغيرات الحاكمة الأخرى (حجم الشركة ، حجم مكتب المراجعة ، الرافعة المالية) فقد ثبت عدم وجود علاقة معنوية بينهم وبين المتغير التابع وتم تفسير ذلك بأن التزامن بين تغير سعر الفائدة وبين ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع والعقارات غير المسوّغ، حقق أرباحاً خيالية للشركات خلال مدة الدراسة مما جعل سعر الفائدة علي القروض المصرفية غير مؤثر علي المستحقات الاختيارية غير العادية.

3. **دراسة (السيد ، 2023)** هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التكامل بين مبادئ حوكمة الشركات وسياسة التحفظ على تعظيم القيمة السوقية بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، وذلك من خلال دراسة ميدانية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، تم استعمال استبانة تم توزيعها على عينة شملت (10) شركات من شركات الخدمات المالية الكويتية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصي حسب وظيفة المستقصي منه حول باقي عبارات مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية، وعدم وجود فروق إحصائية بين آراء المستقصي حسب وظيفة المستقصي منه حول باقي عبارات مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية. وأوصت الدراسة بإصدار التشريعات الملزمة لكافة المؤسسات للالتزام بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وذلك لأهميتها في المساهمة في تحسين الأداء داخل البنوك وتعظيم ثروة الملاك، ونظرًا لأثر مبادئ الحوكمة المعنوي على القيمة المضافة والقيمة السوقية المضافة.

4. **دراسة (العازمي ، واخرون، 2024)** تهدف الدراسة إلى قياس تأثير السلوك المتباين للتكاليف على مستويات التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبيان مدى اختلاف هذا التأثير خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة. وجمعت البيانات المالية لهذا البحث من التقارير السنوية المنشورة لعينة من 56 شركة مقيدة بالبورصة المصرية موزعة على 7 قطاعات اقتصادية خلال المدة (2018-2022) بإجمالي مشاهدات بلغت 280 مشاهدة سنوية. وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد من خلال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS من أجل اختبار

فروض البحث. كما تشير النتائج إلى وجود ثلاث متغيرات ضابطة تؤثر معنوياً على مستويات التحفظ المحاسبي في ضوء التأثير المعنوي الإيجابي لتكلفة البضاعة المباعة متباينة السلوك وعدم تأثير التكاليف البيعية والإدارية والعمومية، وهي الرافعة المالية وكثافة الأصول اللذان يؤثران إيجابياً، والعائد على الأصول ذي التأثير السلبي. يوصي البحث بتوفير دليل تطبيقي للدور المعدل لخصائص مراحل دورة حياة الشركة لتأثير التكلفة متباينة السلوك على مستويات تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، ومن ثم جودة التقارير المالية في البيئة المصرية، بما يعزز من إدراك الآثار الإيجابية والسلبية للتكلفة متباينة السلوك على مستويات التحفظ المحاسبي ويساعد في تخفيض درجة عدم التماثل المعلوماتي وتحسين مستوى الشفافية وتقييد السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم حماية حقوق أصحاب المصالح.

5. **دراسة (خيري، 2022)** تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من أثر الائتمان التجاري على ربحية الشركات في بيئة الأعمال المصرية؟ وإلى أي مدى ستتأثر العلاقة بين الائتمان التجاري والربحية بسبب التحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل على هذه العلاقة. وقد تم التطبيق على عينة من الشركات المُقيدة بالبورصة المصرية بلغ عددها (75) شركة خلال المدة من عام 2016 وحتى عام 2020، بعدد مشاهدات بلغت 375 مشاهدة. وقد اعتمدت الدراسة على قياس ربحية الشركات بمؤشرين محاسبيين هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومؤشر سوقي واحد تم قياسه بـ Tobin's Q، وذلك من أجل تأكيد النتائج. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين الائتمان التجاري كذمم دائنة وربحية الشركة، بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الائتمان التجاري كذمم مدينة وربحية الشركة، وذلك عند مستوى معنوية 5%. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي كمتغير مُعدّل على العلاقة بين الائتمان التجاري (سواء كذمم مدينة أو كذمم دائنة) والربحية.

6. **دراسة (Al Twerqi، 2021، Nassar)** تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على ربحية الشركة وما إذا كان تركيز الملكية يخفف من تأثير التحفظ المحاسبي على ربحية الشركة في الأردن. وقد أخذت الدراسة عينة من 84 شركة صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمان بين عامي 2006 و2016. وباعتماد تصميم بحث كمي، وأجري تحليل مقطعي لاختبار فرضيات الدراسة. وتستعمل الدراسة كلاً من النهج القائم على الاستحقاق ونهج نسبة السوق إلى القيمة الدفترية (M/B) لفحص تأثير التحفظ المحاسبي على ربحية الشركة. يقاس تركيز الملكية من خلال أخذ النسبة المئوية للأسهم العادية التي يحتفظ بها المساهمون الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من إجمالي قيمة الأسهم العادية للشركة. وتقاس ربحية الشركات من خلال العائد على حقوق الملكية (ROE). وكشفت النتائج أن التحفظ القائم على الاستحقاق له تأثير سلبي كبير على ربحية الشركة. وفقاً لمنهج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B) في التحفظ، يبدو أن الشركات ذات مستويات التحفظ المحاسبي الأعلى ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B) تتمتع بربحية أفضل. بالإضافة إلى ذلك، كشفت النتائج أن تركيز الملكية ليس له تأثير مُخفف على تأثير التحفظ المحاسبي على ربحية الشركة. تقدم الدراسة بعض التوصيات للشركات بهدف تبني ممارسات تحفظية مختلفة قد تُحسن جودة المعلومات المحاسبية والربحية الإجمالية.

7. **دراسة (Sadeghi، Teymouri 2020)** الغرض من هذه الدراسة هو التحقيق في تأثير خصائص الشركة على التحفظ المحاسبي وتأثير التحفظ المحاسبي على الضائقة المالية في بورصة طهران للأوراق المالية. تضمن المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة 137 شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال المدة من 2011 إلى 2016 وأُستخرجت بياناتهم من برنامج Rahavard Novin. وأُستعمل مؤشر C-score لقياس التحفظ المحاسبي، ونموذج Altman المعدل (المحلي) لقياس الضائقة المالية. وأُختبرت الفرضيات باستعمال طريقة الانحدار متعدد المتغيرات مع بيانات اللوحة والآثار الثابتة. أظهرت نتائج البحث أنه في بورصة طهران للأوراق المالية، لم يكن لخصائص الشركة

مثل نمو الشركة ونسبة الربحية أي آثار سلبية على التحفظ المحاسبي. علاوةً على ذلك، لم يكن لعمر الشركة، وتكوين مجلس إدارتها، وتكوين ملكيتها أي تأثير إيجابي على التحفظ المحاسبي، كما كان للرافعة المالية تأثير إيجابي على التحفظ المحاسبي. علاوةً على ذلك، لم يكن للتحفظ المحاسبي أي آثار سلبية ملحوظة على الضائقة المالية.

8. دراسة (Gunawan, Rahayu 2018) يهدف البحث إلى تحديد تأثير الرافعة المالية ومخاطر التقاضي والضائقة المالية والتكلفة السياسية ونمو الشركة على التحفظ المحاسبي. يتكون مجتمع الدراسة من 144 شركة تصنيع مدرجة في بورصة الأوراق المالية الإندونيسية (BEI) للمدة 2013-2016. تم اختيار البيانات بطريقة العينة العمدية التي تم الحصول عليها من 32 عينة. وحدات عينة التحليل هي 128 وحدة تحليل. طريقة جمع البيانات هي التوثيق في هذا البحث. تم الحصول على البيانات من دليل سوق رأس المال الإندونيسي وتقرير التدقيق المالي. طريقة تحليل البيانات هي تحليل الانحدار المتعدد باستعمال برنامج SPSS 21 لنظام التشغيل Windows. تظهر النتيجة أن الرافعة المالية ومخاطر التقاضي والضائقة المالية ونمو الشركة لها تأثير إيجابي كبير على التحفظ المحاسبي. في حين أن التكلفة السياسية لا تؤثر على التحفظ المحاسبي. وبناءً على نتائج البحث، يمكن الاستنتاج أن الرافعة المالية ومخاطر التقاضي والضائقة المالية ونمو الشركة يمكن أن تعمل على تحسين تطبيق المحافظة المحاسبية داخل الشركة، في حين أن التكاليف السياسية ليس لها تأثير على المحافظة المحاسبية في الشركة.

المبحث الثاني : الاطار النظري للدراسة

2. 1 المرتكزات المعرفية للتحفظ المحاسبي

على الرغم من أن موضوع التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، فإنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب أصحاب المصالح Stake holders خاصة في أعقاب حالات الانهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين. فلقد تزايدت مطالب أصحاب المصالح في المنشأة بالتمسك بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في كلا من الدول المتقدمة والدول النامية كذلك لقد حظي التحفظ المحاسبي على اهتمام كبير من الجهات المعنية بالمحاسبة في المدة الأخيرة، فعلى سبيل المثال، نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أوضح في المعيار الأول الخاص بالالافصاح عن السياسات المحاسبية بالزام الشركات باتباع سياسات متحفظة في الافصاح عن عناصر القوائم المالية. (المدبولي ، 2017 : 13) وبالرغم من الجدل الذي يثيره التحفظ المحاسبي (سياسة الحيطة والحذر) بين مؤيد ومعارض، فإنه يبقى من أحد المفاهيم والعناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية. ويتمسك المحاسبون بواحد من أهم المحددات أو الاستثناءات المحاسبية حتى وقتنا الحاضر ، ويلقى تطبيقه اهتماماً خاصاً من لدن مراقبي الحسابات؛ وذلك للحكم على تداعيات بعض الادارات في استغلال مصالحها على حساب المالكين، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي، فإنه يؤدي دوراً مهماً في الممارسات المحاسبية ، ويشكل احد الاستثناءات المحاسبية التي تحدد خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاقتصادية من لدن أصحاب المصلحة (Stakeholders) ، وتؤدي الخصائص أو السمات الشخصية لمدراء الوحدات دوراً مهماً في نجاح، أو فشل وحداتهم، ومن ثم مدى استمراريته في المنافسة في سوق العمل، الأمر الذي حدا بالباحثين إلى تناول هذا الموضوع من خلال التعرف على مفهوم التحفظ المحاسبي والقدرة الإدارية وبيان أهميتهما وإمكانية قياسهما والمقاييس المستعملة في قياسهما . (العبيسي، العجيلي، 2024: 211). وأشار (البواب ، 2024 : 50) في التحفظ المحاسبي بأنه توقع الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية ، ويدل ظهور القيمة السالبة على وجود سياسات محاسبية

متحفظة، وبأن التدفقات النقدية أكثر من الربح. ويرى (Hellmann، 1: 2008) في التحفظ بانه أحد المفاهيم المتعلقة بالموثوقية، على الرغم من وجود تحذيرات بأن هذا لا ينبغي أن يؤدي إلى التقليل المتعمد من قيمة الأصول أو الدخل .

كما ويُعد التحفظ المحاسبي سياسة مهمة تستعمل في التعامل مع حالات عدم التأكد في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وبذلك يرتبط التحفظ بالظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلى خسائر، وتؤجل الظروف التي يمكن أن تدر أرباحاً. (Hajawiyah et al 2020:2)، ويشير (MORAA and WALKER 2015: 621) بأنها تضمن درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة لوضع التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم اليقين. ويرى (Dai& Ngo، 3: 2013) أن التحفظ المحاسبي هو إمكانية التحقق غير المتكافئة من المكاسب المحاسبية مقابل الخسائر. وترى (كلثوم ، نورة ، 2022: 9) ويعد التحفظ مفهوماً محاسبياً جداً مهماً في الممارسات المحاسبية على مستوى المنشأة، يقضي بشكل عام بضرورة تخلي المحاسب عن نظريته التفاؤلية لدى الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية، حيث تسجل الأرباح والإيرادات قبل تحققها ، حتى في حال وجود السند المؤيد لها فعال. بالمقابل تسجل الخسائر والمصاريف قبل تحققها و الاعتراف بها، حتى ولو كان السند المؤيد لها ضعيفاً، فالتحفظ المحاسبي إذن سياسة محاسبية للتعامل مع حالات عدم التأكد المرتبطة بنشاط الكيان. ويمكن أن يكون التحفظ بمثابة رادع للمديرين الذين لديهم دوافع لتولي مشاريع تخدم المصالح الشخصية للإدارة ولا تزيد من قيمة المساهمين، فضلاً عن آلية علاجية للنزاعات بين المقرض والمقترض وتكاليف الوكالة للديون (Salehi&Sehat، 39: 2019).

وترى الباحثة بضرورة اختيار البدائل المحاسبية الممكنة التي تعمل على خفض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصادفي الموجودات؛ وذلك لغرض مواجهة حالة عدم التأكد في الأعمال، من خلال الاعتراف المسبق بالأحداث غير السارة.

2. 2 أنواع التحفظ المحاسبي

يتم تصنيف التحفظ المحاسبي إلى ثلاث فئات هما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير مشروط ، والتحفظ في ظل المعايير المحاسبية الدولية : (Ball et al.، 2013: 756)، (Beaver&Rayan، 2005: 271)، (مبروك ، محمد ، 2022: 26-27).

1. **التحفظ المشروط:** التحفظ المشروط هو التحفظ الذي يعتمد على وقوع أحداث وأنباء معينة، فهو مشروط بإشارة العائدات أو الأنباء المستقبلية، التي تسمى أيضاً بالتحفظ اللاحق، وهذا النوع من التحفظ يرتبط بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق، ومن الأمثلة على هذا النوع تدني قيمة الأصول طويلة الأجل، وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل).
2. **التحفظ غير المشروط :** ويعني بأن يتم الإفصاح والاعتراف عن القيمة الأقل بالنسبة لصادفي الأصول والإفصاح عن القيمة الأقل فيما يخص حقوق المساهمين.
3. **التحفظ في ظل المعايير المحاسبية الدولية:** قد أدى الانتشار الواسع والكبير لاستعمال معايير المحاسبة الدولية والتوجه نحو منهج القيمة العادلة في المدة الأخيرة، إلى تغيير وجهة نظر الباحثين والأكاديميين لسياسة التحفظ المحاسبي؛ هذه

الأخيرة على قدر أهميتها في الممارسات المحاسبية، يتم إتباعها من طرف المحاسب لدى إعداد القوائم المالية خاصة في إطار النموذج الأوروبي. فالجهات المصدرة للمعايير تميل إلى تبني معايير تتسم بالتحفظ، وهذا لتفادي احتمالات التعرض لأضرار تؤثر على سمعتها المهنية وعلى المجتمع نتيجة تضخيم قيم الأرباح والأصول، مما يدل على أن إصدار المعايير المحاسبية يؤثر بشكل فعال على ممارسة التحفظ المحاسبي بالزيادة أو الانخفاض، وأن تطبيقه مستمر ولا يمكن تجاهله لطالما اقترن بأحكام وتقديرات احتمالية.

2. 3 أهمية التحفظ المحاسبي

يفيد التحفظ المحاسبي مستخدمي المعلومات المالية من خلال تقييد المدفوعات الانتهازية التي تقدمها الإدارة لنفسها وللأطراف الأخرى، ويخفف من مشاكل الوكالة المرتبطة بقرارات الاستثمار الإدارية، ويزيد من كفاءة اتفاقيات الديون - والعقود الأخرى - ويسهل مراقبة العقود، ويقلل من تكاليف التقاضي، وينتج التحفظ أرقامًا محاسبية يمكن استعمالها في العقود بين الأطراف للحد من مشاكل المخاطر الأخلاقية. بالإضافة إلى ذلك، توجّل المحاسبة المحافظة، في المتوسط، الأرباح وتولد أصولاً صافية أقل، مما يُرجح أن يقلل من تكاليف التقاضي المتوقعة للشركة. (Lara 2009: 1، et al)

ويُعتبر تطبيق التحفظ في إعداد القوائم المالية بمثابة آلية طبيعية ليس فقط لحماية حقوق المستثمرين ولكن أيضاً كأسلوب عملي لمساعدة الإدارة على التعامل مع حالات عدم اليقين في بيئات الأعمال. ومن خلال ذلك يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية حيث يعمل على تقليل من السلوك الانتهازي للمديرين ومن ثمّ يخفف من مخاطر الإفلاس اللاحقة من خلال تخفيض من إدارة الأرباح ، (علي ، عبد الزهرة ، 2024 : 102) ويقلل أيضاً من ممارسات التجنب الضريبي وعلى الجانب الآخر بالنسبة للسلطات الضريبية، فإن اعتماد الأساليب المتحفظة يعد أيضاً ذا أهمية قصوى؛ وذلك لأن الوضع المالي يبدو أكثر ملائمة مما هو مذكور، مما يؤدي إلى توقع ارتفاع الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل بالإضافة إلى ذلك تؤدي ممارسة التحفظ المحاسبي إلى جلب الكثير من الفوائد والمنافع الاقتصادية مثل زيادة القدرة الائتمانية، وانخفاض تكلفة رأس المال، والتي لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة ، أما فيما يخص عملية الاستحواذ والاندماج فانه يساعد الشركات على تجنب المخاطر المرتبطة بالاستحواذ والاندماج، وذلك من خلال اختيار أهداف رابحة وتجنب الخسارة كما يمكن أن يساعد المنظمين في تحسين قدراتهم التنظيمية وتحقيق تنظيم دقيق لسوق الاستحواذ والاندماج ، بالإضافة إلى ذلك يعزز دور الشافية والافصاح في التقارير المالية. (Tang et al ، 2021: 4-5).

2. 4 التحفظ المحاسبي ومخاطر استعماله في إدارة الأرباح وغموض التقارير المالية

يؤدي غموض التقارير المالية إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (أصحاب المصالح) إذ تكون الإدارة على معرفة ودراية تامة بحقيقة الأمور والأوضاع المالية بالشركة بينما تكون الأمور غامضة وغير واضحة بالنسبة للأطراف الخارجية ، وإن التقارير المالية الأكثر غموضاً تعمل على إعاقة قدرة الدائنين على تقييم مخاطر الائتمان ومن ثمّ زيادة عدم تماثل المعلومات (Platikanova & Soonawalla ، 2020 : 11) ان مخاطر زيادة ممارسة إدارة الأرباح يعتمد على فرضية التعتيم الإداري التي يعني أن الشركات التي تدير الأرباح لديها تقارير سنوية مكتوبة عمداً لتكون أكثر صعوبة في الفهم من أجل إخفاء إدارة الأرباح عن المستثمرين، وإن

الشركات التي لديها نتائج مالية سيئة وأقل استمرارية تقدم تقارير سنوية يصعب قراءتها (Pajuste et al. 2020: 1) لذا أن تطبيق التحفظ غير المشروط يعمل على توفير الموثوقية في التقارير المالية وذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها. وزيادة مستوى شفافية الإفصاح ومن ثم الحد من غموض التقارير المالية، وإن ممارسة هذا التحفظ يقلل من رغبة مالك الشركة في التلاعب بالأرباح والتي ينتج عنها غموض التقارير المالية لسببين هما (Chen et al. 2007: 556)، (خلف، حسين، 2024: 230)

السبب الاول : بالنظر إلى تخمين المستثمرين، فإن هذا التشويش يجعل الأخبار الجيدة أقل جودة والأخبار السيئة أقل سوءاً. أي أن إضافة بعض التحيزات المحافظة (العشوائية) المعروفة تقلل من تأثير الأخبار على أسعار الأسهم، ومن ثم تقلل من فائدة إدارة الأرباح، بالنظر إلى اعتقاد المستثمرين المحتملين.

السبب الثاني: في الوقت نفسه، فإن التشويش المحافظ يزيد من تكلفة تحفيز الوكيل للعمل على المالك الحالي، مما يزيد من تكلفة التلاعب بالأرباح. ونتيجة لذلك، يجد المالك الحالي أنه من المستحسن تقليل إدارة الأرباح، ودمج المستثمرون ذلك بشكل منطقي في السعر، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى إدارة الأرباح في حالة التوازن.

2.5 إدارة الأرباح المحاسبية:

تُعد إدارة الأرباح مسألة محاسبية مهمة للأكاديميين والممارسين على حد سواء. (Dechow 2012 : 1) وتحدث إدارة الأرباح عندما يتعلق الأمر بالحكم الشخصي في التقارير المالية، كالاتحاد على تضليل بعض المساهمين حول الأداء الحقيقي أو التأثير على نتائج العقود التي يتم تسجيلها في الأرقام المحاسبية. (علي، حسين، 2023 : 217) وتعرف إدارة الأرباح بأنها تلاعب "بالأرباح نحو هدف محدد مسبقاً قد تحدده الإدارة، أو تطلبه أو تتوقعه مجموعة معينة من أصحاب المصلحة أو نوع من الفعل المتعمد الذي يرتكبه المديرون باستعمال أدوات خاصة في المحاسبة لخفض تقلبات الأرباح. (المنصوري، ياسر، 2023: 17) ويشير (Ebrahimi، et.al، 2017: 422) ان إدارة الأرباح نوع من الإجراءات المتعمدة ذات الهدف الطبيعي المتمثل في إظهار مستوى ربح الوحدة الاقتصادية في وضع مناسب ومقصود، كتدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية لتحقيق المصالح الشخصية. ويرى (Pompili & Tutino، 2019: 10) ان إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدمها المديرون للحكم في التقارير المالية وفي هيكله المعاملات لتغيير التقارير المالية، لأجل تضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو لأجل التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عليهما .

وتشير الباحثة في إدارة الأرباح بأنها ربط إدارة الأرباح باستعمال التقديرات الشخصية من قبل المديرين التنفيذيين عند إعداد البيانات المالية المنشورة من أجل تضليل مستخدمي هذه القوائم أو التأثير على مستوى إنجاز الشركات التي يديرونها لا سباب تخدم. العلاقة التعاقدية بينهم وبين المالك التي تنشأ في نطاق المفهوم الذي تقوم عليه نظرية الوكالة.

2.6 قياس التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح

1. وفق نموذج اجمالي المستحقات الخاص بـ(التحفظ المحاسبي) وبالاتحاد على دراسة(موسى، 2020: 24)؛ إذ استعمال نموذج الاستحقاقات لقياس التحفظ كونه يركز على قياس تأثير التحفظ المحاسبي على قائمة الدخل؛

لمدة طويلة زمنياً؛ مما يعني أن التحفظ المحاسبي يخفض من الأرباح المعلنة، والمترجمة خلال مدة زمنية طويلة ومن ثم يكون مقدار الاستحقاقات المترجمة وتأثيرها السلبي على الأرباح خلال الزمن مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي، وخاصة ان انخفاض قيمة الاستحقاقات من فتره لأخرى يعد مؤشر جيد على انخفاض التحفظ. ويمكن توضيح نموذج اجمالي الاستحقاقات من خلال المعادلة الآتية:

$$\%TACCit = TACCit/Nlit$$

(%TACC): نسبة صافي المستحقات الإجمالية للشركة (أ) للسنة (t).

(TACC): صافي المستحقات الإجمالية للشركة (أ) للسنة (t).

(NIit): صافي الدخل التشغيلي للشركة (أ) للسنة (t).

إذ سيتم احتساب (TACCit) صافي المستحقات الإجمالية للشركة في السنة من خلال

المعادلة الآتية ووفق دراسة (Mahmood et al., 2018:2673):

$$TACCit = Nlit - OCFit$$

(OCF) : صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (أ) للسنة (t).

ويمكن تحديد مستوى التحفظ المحاسبي وفقاً لما يلي:

- مستوى التحفظ مقبول أو منخفض: إذا كانت نسبة المستحقات الاجمالية موجبة.
 - مستوى التحفظ مرتفع: إذا كانت نسبة المستحقات الاجمالية سالبة أي التدفقات النقدية هي أكثر من الأرباح المعترف بها.
2. نموذج (Healy1985): ينظر إلى الاستحقاق الاختياري المقدر في هذه النموذج خلال مدة معينة على انه اجمالي الاستحقاقات مقسوماً على اجمالي الأصول اول المدة. (Bartov & el, 2000: 8) at.
3. نموذج (De Angelo, 1986): وفقاً لهذا النموذج تم اكتشاف إدارة الأرباح من خلال حساب الاختلافات في إجمالي المستحقات بين مدتين مقسوماً على مجموع الأصول اول المدة كمقياس للاستحقاقات غير الاختيارية، وهذا النموذج يفترض عدم وجود إدارة ارباح في المدة الحالية إذا كان الاختلاف بين اجمالي الاستحقاق في المدة السابقة والحالية يساوي صفراً. (Miller, 2009: 81).
4. نموذج (Jones, 1991) الاختيارية ويفترض هذا النموذج وجود متغيرين يعبران عن مستوى المستحقات الكلية فالمتغير الأول: الملكية الكلية للمصانع والمتغير الثاني: التغير في حساب راس المال العامل مثل التغير في الإيرادات، وقد استند (at, Chinedu & el) في ذلك إلى فكرة مفادها أنه يحاول السيطرة على آثار التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على المستحقات غير الاختيارية في سنة الحدث (أي السنة التي يتم فيها افتراض إدارة الأرباح) (40 at&Chinedu, el, 2015:) ويتمثل نموده بالشكل الآتي:-

$$NDAit = a1(1/Ait_1) + a2 (\Delta REVit/Ait_1) + a3(PPEit/Ait_1)$$

حيث ان :

$$NDAit = \text{المستحقات غير الاختيارية لشركة (i) خلال مدة } t$$

$$Ait_1 = \text{إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية المدة } t_1$$

$$\Delta REVit = \text{التغير في إيرادات الشركة (i) خلال مدة } t$$

$$PPE\ it = \text{قيمة الآلات والعقارات والممتلكات للشركة (i) في نهاية المدة } t. (Jones, 1991:211).$$

5. نموذج (Miller 2009) ويمكن التعبير عن النموذج بالصياغة الآتية (Mille, 2009:84):

$$(Miller\ Ratio) = \Delta(\Delta WC/CFO)$$

حيث إن :

AWC : التغير في صافي راس المال العامل.

CFO : التدفقات النقدية التشغيلية الصافية فإذا كانت هذا يعني عدم ممارسة المصارف الإدارة أرباحها

اما إذا كانت نسبة ملر = صفر هذا يعني عدم ممارسة المصارف لإدارة ارباحها

$$(AWC/CFO)t - (AWC/CFO)t-1 = 0$$

اما إذا كانت نسبة ملر $\neq$ فهذا يعني ممارستها لا دارة ارباحها

$$(AWC/CFO)t - (AWC/CFO)t-1 \neq 0$$

2. تأثير ممارسات إدارة الأرباح لمصادقية الإفصاح عن القوائم المالية

توجد الكثير من ممارسات إدارة الأرباح في بنود القوائم المالية، وكما في أدناه (Hassan et al ،-15664: 2020 (15666)

1- ممارسات إدارة الأرباح في قائمة الدخل

يتم التلاعب في مبلغ صافي الدخل عن طريق أساليب وطرائق متعددة في إطار إدارة الأرباح، وهناك بعض الطرق للتلاعب في قائمة الدخل وهي كالآتي:

- تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك بحسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة ، أو تسجيل إيرادات وهمية غير حقيقية، أو يلجأ الكثير من المكلفين وخاصة التجار منهم إلى تقليل مبيعاتهم ، بهدف تقليل الإيرادات للتهرب من ضرائب الدخل كلياً أو جزئياً ويكون ذلك من خلال عدم إخراج الفواتير أو بتزوير هذه الفواتير عند إخراجها وخاصة أن المشتري أو المستهلك

لا يهتم كثيراً بشأن إخراج الفاتورة أو تخفيض قيمة المبيعات عن طريق عدم اثبات بعضها والتي تتم في نهاية السنة المالية.

- زيادة المصروفات على نحو وهمي وذلك بقصد تقليص الأرباح الظاهرة والخاضعة للضريبة، كذلك نقل المصاريف التي تعود لسنوات سابقة أو مستقبلية إلى السنة الحالية لغرض تضخيم جانب المصروفات بمصاريف لا تتعلق بنشاط الشركة للسنة الحالية لتخفيض صافي الربح ومن ثم تخفيض مبلغ الضريبة المحتسب عليها، كذلك تضمين حساب المصاريف الجارية للشركة بمصاريف رأسمالية على أنها مصاريف إيرادية لكي تطرح من إيرادات الشركة كذلك يتم التلاعب عن طريق تضمين حساب المصاريف الجارية بمبالغ مدفوعة عن فوائد قروض لا تتعلق بنشاط الشركة..
- نقل الإيرادات الحالية إلى مدة مالية لاحقة " تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الحالية ونقلها إلى مدة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر، وعادة ما تستعمل هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، ففقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية ومن المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال المدة المالية التي تحققت واكتسبت فيها، مما سوف يؤدي إلى عدم خضوع بعض الإيرادات لضريبة الدخل.
- قيام الكثير من المكلفين وبنية التهرب من دفع الضرائب بزيادة مصروفاتهم ونفقاتهم والتقليل من إيراداتهم وأرباحهم فمثلا يقوم المكلفين بالتصريح عن رواتب وأجور عالية للعمال والموظفين الذين يعملون لديهم وهذه الرواتب المصرح عنها لا تشكل الحقيقة، ويتم التصريح عن زيادة فيها بهدف زيادة المصروفات والنفقات بهدف التهرب أو التقليل من دفع الضرائب المستحقة عليهم وفي المقابل يقوم هؤلاء المكلفين بالتصريح عن رواتب منخفضة للعمال والموظفين العاملين لديهم عندما يتم خصم ضرائب على هذه الرواتب والأجور للعمال وهنا يفعل المكلفون ذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة أو التقليل منها.

2- ممارسات إدارة الأرباح في قائمة المركز المالي

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، ويضيف (العبيدي) هناك فرص للتلاعب بالقيم المحاسبية باستعمال أساليب إدارة الأرباح في قائمة المركز المالي وهي كالآتي: (Hassan et al، 15666: 2020)

✚ الأصول الثابتة إذ لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب بنسب الاندثار المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها أو زيادتها عن تلك النسب المستعملة، حيث يكون تدخل الإدارة في التلاعب أو استعمال إدارة الأرباح في احتساب الاندثار عن طريق ثلاثة عوامل هي:-

- تقدير العمر الإنتاجي للأصل.
- تقدير قيمة الانقراض.
- اختيار طريقة الاندثار. (العبيدي، 2008: 91)

✚ الأصول غير الملموسة: إذ يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، فضلا عن الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بشهرة المحل غير المشتراة.

- ✚ الاستثمارات المتداولة: إذ يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستعمل في تقييم محفظة الأوراق المالية، فضلاً عن إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.
- ✚ التلاعب بالنقدية: ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستعملة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.
- ✚ الذمم المدينة: ويتم التلاعب هنا عن طريق عدم الكشف عن الديون المدومة، بهدف تخفيض قيم مخصص الديون المشكوك بتحصيلها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة أو تقوم بعض الشركات بعمليات بيع بالأجل وهمية ويتم تسجيلها بحساب المدينين، ومن ثم تقدير قيمة الديون المشكوك في تحصيلها وتكوين مخصص لذلك، وتتلاعب الشركات في هذه المخصصات بزيادتها لغرض التأثير على الربح.
- ✚ المطلوبات المتداولة: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الحالي من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
- ✚ المخزون: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب إدارة الأرباح في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة فضلاً عن عمليات التلاعب في أسعار تقييمها وتغيير غير مبرر في طرق تسعير المخزون.
- ✚ حقوق المساهمين يتم التلاعب بصافي الأرباح السنوي للعام الحالي والمثال على هذا إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الحالي بدلاً من معالجتها ضمن الأرباح المحتجزة. (Kieso, et.al., 2008:172)

3 - ممارسات إدارة الأرباح في قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستعمالاتها أثناء مدة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية في أثناء مدة زمنية معينة، حيث تعتبر التدفقات النقدية سمة مهمة للتنبؤ بمستقبل الشركات وعامل مهم من عوامل التقييم، ومن الطرق للتلاعب في قائمة التدفقات النقدية وكما أوضح في أدناه: - Hassan et al (2020: 15666)، (أبو تمام، 2013: 66)

- يمكن التلاعب في تصنيف التدفقات ما بين التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، من الأمثلة على ممارسات التلاعب في تصنيف قائمة التدفقات النقدية بيع حسابات العملاء المدينة واعتبارها تدفقات نقدية تشغيلية رغم أنها تعتبر تدفقات نقدية تمويلية مثل القروض.
- معاملة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة غير المتكررة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية المستمرة، حيث تقوم الشركات بتصنيف التدفقات النقدية الداخلة على أنها تدفقات نقدية تشغيلية مستمرة أما التدفقات النقدية الخارجة والتي لها تأثير سلبي تصنف كتدفقات نقدية من أنشطة غير مستمرة، من الأمثلة على هذه الأنشطة: الدفعات المدفوعة مقدماً لتملك الأسهم، الدفعات المالية المقيدة والملزومة للموردين، التدفقات المالية من الدعاوى القضائية.
- التلاعب بالسياسات المحاسبية المستعملة التي تتم ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصر المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ، حيث أن المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية توفر فرصاً للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية عن نتيجة نشاط الشركات وكما أوضح في أدناه:

- تغيير طريقة المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل من طريقة الكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.

- عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية وإعادة التقييم للأصول الثابتة بالقيمة السوقية وإظهار الفائض في قائمة الدخل بدلاً من حقوق الملكية.

- إدراج مكاسب أو خسائر تقلب أسعار الصرف في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الدخل.

- تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات من الدخل الصافي بهدف خصم التأثيرات الضريبية من التدفقات النقدية التشغيلية، ان الاستغلال السيء في معايير المحاسبة وضعف نظام الرقابة الداخلية ادا إلى هذه الممارسات الابداعية في تكوين تلك القوائم.

المبحث الثالث : الجانب العملي (الطريقة والاجراءات)

3.1 : مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي المقيدة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فتمثلت بـ (3) مصارف فعالة (مصرف بغداد، مصرف اشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي) إذ تم اعتماد السلسلة الزمنية الممتدة من 2021 إلى نهاية 2024، وكان الشرط من اختيار العينة هو توفر البيانات الضرورية لغرض قياس العينة فضلاً عن ان عينة الدراسة المتمثلة بالمصارف مستمرة بالألفصاح عن تقاريرها بدون أي انقطاع خلال المدة الزمنية لعينة الدراسة.

3.2: قياس مستوى التحفظ المحاسبي:

لغرض بيان مستوى التحليل للتحفظ المحاسبي واستعراض النتائج فقد تم بيان ذلك بالجدول الآتية: -

الجدول (1) نتائج تحليل مصرف بغداد لقياس مستوى التحفظ المحاسبي (المبالغ بالآلاف دينار)

التفاصيل	2021	2022	2023	2024
صافي الدخل	363,980,29	485,154,53	991,781,155	365,832,806
التدفقات النقدية التشغيلية	174,124,230	122,913,51	723,304,451	911,194,338
الاستحقاقات الكلية	-	363,241,1	-	-
صافي الدخل	811,143,200	485,154,53	567,522,460	104,361,973
نسبة صافي الاستحقاقات الكلية	-6.675	0.023	-3.643	-0.129

الجدول : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف

تشير النتائج المتحققة للتحليل ان نسبة صافي الاستحقاقات الكلية حققت ونسبة (0.023) ويدل ذلك إلى تدني مستوى التحفظ في سنة (2022) وارتفع مستوى التحفظ المحاسبي حتي ارتفعت الاستحقاقات المحاسبية التي بلغت (6.67-) أي ان التدفقات النقدية أكثر من الأرباح المعترف بها، وهذا يعني ان مستوى التحفظ محاسبي مرتفع .

الجدول (2) نتائج تحليل مصرف اشور الدولي لقياس مستوى التحفظ المحاسبي (المبالغ بالآلاف دينار)

2024	2023	2022	2021	التفاصيل
15497490	24975260	925,223,11	058,620,7	صافي الدخل
101106742-	47745950	212,029,29	029,118,32	التدفقات النقدية التشغيلية
-116604232	-20200665	-287,805,17	971,497,-24	الاستحقاقات الكلية
15497490	24975260	925,223,11	058,620,7	صافي الدخل
-7.524	-0.808	1.58-	3.21-	نسبة صافي الاستحقاقات الكلية

الجدول: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف

من خلال تحليل مصرف اشور الدولي يتضح ان أكبر قيمة للاستحقاقات الاجمالية هي في سنة 2021 التي بلغت قيمتها (116604232-) دينار ونسبة (7.524-) اي ان الأرباح المعترف بها هي اقل من التدفقات النقدية التشغيلية ونسبة (7.524-) وقد انخفضت الاستحقاقات الكلية في سنة 2023 وكانت (665,200,20-) دينار اي بنسبة (0.808-) اي قد ارتفعت صافي الأرباح (24975260).

الجدول(3) نتائج تحليل مصرف الاستثمار العراقي لقياس مستوى التحفظ المحاسبي(المبالغ بالآلاف دينار)

2024	2023	2022	2021	التفاصيل
000,637,7	000,616,38	2,798,091	922,599	صافي الدخل
000,387,210 -	000,686,178	49,999,637	62,850,166	التدفقات النقدية التشغيلية
000,750,-202	- 000,070,140	47,201,546-	61,927,567-	الاستحقاقات الكلية
000,637,7	38616000	2,798,091	922,599	صافي الدخل

نسبة صافي الاستحقاقات الكلية	67.12-	16.86-	3.6272-	26.548-
------------------------------------	--------	--------	---------	---------

الجدول: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف

من خلال الجدول اعلاه يتضح ان أكبر قيمة نسبة الاستحقاقات الاجمالية في مصرف الاستثمار العراقي هي بلغت 567,927,61 دينار في سنة 2021 وبصافي ربح بلغ 599,922 وبنسبة (67.12-) دينار ويدل التدفقات النقدية هي أكثر من الأرباح المعترف بها، وهذا يعني ان مستوى التحفظ محاسبي مرتفع.

ونتيجة لما عرض سابقاً من تحليل لمتغير التحفظ المحاسبي فقد تشير النتائج إلى ان التدفقات النقدية هي أكثر بكثير من الأرباح المعترف بها، وهذا يعني ان مستوى التحفظ المحاسبي مرتفع وبشكل كبير على مستوى عينة الدراسة، وعالية نثبت فرضية الدراسة الأولى التي تشير " تتبنى المصارف العراقية أساليب التحفظ المحاسبي من خلال زيادة التدفقات النقدية وانخفاض الأرباح المعترف بها .

3.3: قياس مستوى إدارة الأرباح المحاسبية

يتم استعمال نموذج ملر (Miller 2009) لقياس إدارة الأرباح المحاسبية للمصارف عينة الدراسة وهي وفقاً للاتي:

جدول (4) نتائج تحليل إدارة الأرباح لمصرف بغداد (المبالغ بالآلاف)

البيان	2021	2022	2023	2024
الاصول المتداولة 12/31 للسنة الحالية	745,322,891	014,113,872	225,012,649,2	942,197,430,3
تطرح المطلوبات المتداولة 12/31 للسنة الحالية	735,372,188,1	899,154,344,1	484,779,274,2	215,445,818,2
راس المال العامل 12/31 للسنة الحالية	990,049,297	-885,041,472	-741,232,374	727,752,611
الاصول المتداولة 1/1 للسنة الحالية	921,923,203,1	745,322,891	014,113,872	225,012,649,2
تطرح المطلوبات المتداولة 1/1 للسنة	908,119,071,1	735,372,188,1	899,154,344,1	484,779,274,2

				الحالية
-741,232,374	-885,041,472	990,049,297	013,804,132	راس المال العامل 1/1 للسنة الحالية
986,519,237	-626,274,846	895,991,174	977,245,164	التغير في راس المال العامل للسنة الحالية
723304451	911194338	122,913,51	174,124,230	التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية
0.328	- 0.928	3.3708	0.7137	مؤشر ميلر للسنة الحالية
225,012,649,2	014,113,872	891322745	921,923,203,1	الاصول المتداولة 12/31 للسنة السابقة
484,779,274,2	899,154,344,1	1188372735	908,119,071,1	تطرح المطلوبات المتداولة 12/31 للسنة السابقة
-741,232,374	-885,041,472	990,049,297	013,804,132	راس المال العامل 12/31 للسنة السابقة
014,113,872	745,322,891	921,923,203,1	905,936,792	الاصول المتداولة 1/1 للسنة السابقة
899,154,344,1	735,372,188,1	908,119,071,1	804,351,832	تطرح المطلوبات المتداولة 1/1 للسنة السابقة
-885,041,472	990,049,297	013,804,132	-899,414,39	راس لمال العامل 1/1 للسنة السابقة
-626,274,846	895,991,174	977,245,164	114,389,93	التغير في راس المال العامل للسنة السابقة
911194338	122,913,51	174,124,230	814,263,430	التدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة

مؤشر ميلر للسنة السابقة	0.2171	0.7137	3.3708	- 0.928
مؤشر ميلر لقياس إدارة الأرباح	0.4966	2.6571	2.4428	-0.6
النتيجة	موجب	موجب	موجب	سالب

الجدول : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف

يتضح من خلال تطبيق نموذج (Miller 2009) والمقارنة في سنة (2021) انه كان (0.7137) وفي سنة 2020 بلغ (0.2171) وعند احتساب الفرق بين المؤشرين وجد (0.4966) موجب، وهذا يدل على ممارسات إدارة الأرباح بشكل ايجابي وقد اتضح زيادات مستمرة على مدار سنوات الدراسة ويدل على ان المصرف يمارس إدارة الأرباح وبشكل متكرر وفق مؤشر ملر وبلغ ذروته في سنة 2022 حيث بلغ 2.6571 وهي نسبة عالية مقارنةً بسنوات الدراسة .

جدول رقم (5) نتائج تحليل إدارة الأرباح لمصرف اشور الدولي للاستثمار (المبالغ بالآلاف)

البيان	2021	2022	2023	2024
الاصول المتداولة 12/31 للسنة الحالية	480,648,582	801,578,514	964,115,698	416,160,576
تطرح المطلوبات المتداولة 12/31 للسنة الحالية	886,021,326	763,941,259	079,918,450	656,110,427
راس المال العامل 12/31 للسنة الحالية	594,626,256	038,637,254	247,197,885	149,049,760
الاصول المتداولة 1/1 للسنة الحالية	122,509,446	480,648,582	801,578,514	450,918,079
تطرح المطلوبات المتداولة 1/1 للسنة الحالية	640,861,193	886,021,326	763,941,259	885,197,247
راس المال العامل 1/1 للسنة الحالية	482,647,252	594,626,256	038,637,254	450,918,079
التغير في راس المال العامل للسنة الحالية	112,979,3	-556,989,1	-153,439,7	-319,868,301

-742,106,101	-595,774,98	212,029,29	029,118,32	التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية
-2.98	-0.075	-0.06	0.12	مؤشر ميلر للسنة الحالية
698,115,964	801,578,514	480,648,582	122,509,446	الاصول المتداولة 12/31 للسنة السابقة
450,918,079	763,941,259	886,021,326	640,861,193	تطرح المطلوبات المتداولة 12/31 للسنة السابقة
885,197,247	038,637,254	594,626,256	482,647,252	راس المال العامل 12/31 للسنة السابقة
514,578,801	480,648,582	122,509,446	289,540,388	الاصول المتداولة 1/1 للسنة السابقة
259,941,763	886,021,326	640,861,193	370,489,148	تطرح المطلوبات المتداولة 1/1 للسنة السابقة
038,637,254	594,626,256	482,647,252	919,050,204	راس لمال العامل 1/1 للسنة السابقة
-153,439,7	-556,989,1	122,979,3	563,596,48	التغير في راس المال العامل للسنة السابقة
-595,774,98	212,029,29	029,118,32	395,940,25	التدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة
-0.075	-0.06	0.12	1.87	مؤشر ميلر للسنة السابقة
-3.055	-0.135	-0.06	-1.75	مؤشر ميلر لقياس إدارة الأرباح
سالِب	سالِب	سالِب	سالِب	النتيجة

الجدول: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف

تتضح نتائج تطبيق نموذج (Miller 2009) والمقارنة فيما بين النسب يدل على ممارسات إدارة الأرباح بشكل سلبي وقد اتضح زيادات مستمرة على مدار سنوات الدراسة ويدل على ان المصرف يمارس إدارة

الأرباح وبشكل متكرر وفق مؤشر ملر وبلغ ذروته في سنة 2024 حيث بلغ 3.055- وهي نسبة عالية
مقارنتاً بسنوات الدراسة .

جدول رقم (6) نتائج تحليل إدارة الأرباح لمصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بالآلاف)

البيان	2021	2022	2023	2024
الاصول المتداولة 12/31 للسنة الحالية	636,519,064	585,215,238	000,089,930	000,897,712
تطرح المطلوبات المتداولة 12/31 للسنة الحالية	386,953,844	327,847,324	000,518,634	000,185,515
راس المال العامل 12/31 للسنة الحالية	249,565,220	257,367,914	295,571,000	197,712,000
الاصول المتداولة 1/1 للسنة الحالية	533,911,413	636,519,064	585,215,238	000,089,930
تطرح المطلوبات المتداولة 1/1 للسنة الحالية	268,740,804	386,953,844	327,847,324	000,518,634
راس المال العامل 1/1 للسنة الحالية	265,170,609	249,565,220	257,367,914	295,571,000
التغير في راس المال العامل للسنة الحالية	15,605,389-	7,802,694	086,203,38	000,859,-97
التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية	62,850,166-	177,611,954	000,686,178	-000,378,210
مؤشر ميلر للسنة الحالية	0.24	0.043	0.213	-0.465
الاصول المتداولة 12/31 للسنة السابقة	533,911,413	636,519,064	585,215,238	930089000
تطرح المطلوبات المتداولة 12/31 للسنة السابقة	268,740,804	386,953,844	327,847,324	000,518,634
راس المال العامل 12/31 للسنة السابقة	265,170,609	249,565,220	257,367,914	295,571,000

585,215,238	636,519,064	533,911,413	489,266,289	الأصول المتداولة 1/1 للسنة السابقة
327,847,324	386,953,844	268,740,804	268,740,804	تطرح المطلوبات المتداولة 1/1 للسنة السابقة
257,367,914	249,565,220	265,170,609	220,525,485	راس لمال العامل 1/1 للسنة السابقة
086,203,38	7,802,694	15,605,389-	44,645,124	التغير في راس المال العامل للسنة السابقة
000,686,178	177,611,954	62,850,166-	-114, 761,788	التدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة
0.213	0.043	0.24	0.38-	مؤشر ميلر للسنة السابقة
0.252-	0.256	0.2-	0.14-	مؤشر ميلر لقياس إدارة الأرباح
سالب	موجب	سالب	سالب	النتيجة

الجدول: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف

تشير نتائج تحليل مصرف الاستثمار العراقي ان هناك ممارسات سلبية ولكن بمستوى قليل حيث بلغت (-0.14-) واستمرت هذه الممارسات حتى في سنة 2024 اذ بلغت (-0.252) وقد اتضح بزيادات مستمرة على مدار سنوات الدراسة ويدل على ان المصرف يمارس إدارة الأرباح وبشكل متكرر وفق مؤشر ملر وهي نسبة عالية مقارنةً بسنوات الدراسة.

من خلال نتائج التحليل الظاهرة فقد تبين ان المصارف تمارس إدارة الأرباح وبمستويات مختلفة حسب سياسة المصرف المتبعة فمنها ما تمارس ممارسات بمستوى موجب وهذا يدل على زيادة الأرباح ومنها بمستوى سالب بهدف تخفيض الأرباح المحاسبية من اجل التهرب من دفع ضرائب عالية لذا نثبت فرضية البحث التي تنص على " تمارس المصارف العراقية مستويات إدارة الأرباح المحاسبية بهدف تحقيق اهدافها المستقبلية ."

3. 4 تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح المحاسبية

يلاحظ من نتائج الجدول (7) ان زيادة اهتمام العينة المدروسة في مستوى التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين إدارة الأرباح المحاسبية بمقدار (0.822)، وبخطأ معياري (0.068) وبقيمة حرجة اعلى من (1.96) قدرها (12.088). كما تشير النتائج إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي ساهمت في تفسير ما مقداره (0.648) من مربع التباين في إدارة الأرباح المحاسبية، اما القيمة المتبقية فإنها تقع خارج حدود الدراسة. وهذا يعد اثباتاً للفرضية التي تنص على "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية"

الجدول (7) نتائج تأثير مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية

المسار	الاوران المعيارية	الخطأ المعياري	القيمة الحرجة	معامل الانحدار R^2	الاحتمالية (P)
المحاسبي مستوى التحفظ <---	إدارة الأرباح المحاسبية	0.822	0.068	12.088	0.648

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات

1. حقق مصرف بغداد صافي استحقاقات الكلية ونسبة (0.023) ويدل ذلك إلى تدني مستوى التحفظ في سنة (2022) وارتفع مستوى التحفظ المحاسبي حتي ارتفعت الاستحقاقات المحاسبية التي بلغت (-6.67) أي ان التدفقات النقدية أكثر من الأرباح المعترف بها، وهذا يعني ان مستوى التحفظ محاسبي مرتفع .
2. تشير النتائج ان مصرف اشور الدولي حقق أكبر قيمة للاستحقاقات الاجمالية هي في سنة 2021 التي بلغت قيمتها (-116604232) دينار ونسبة (-7.524) اي ان الأرباح المعترف بها هي اقل من التدفقات النقدية التشغيلية، ونسبة (-7.524) وقد انخفضت الاستحقاقات الكلية في سنة 2023 وكانت (-665,200,20) ديناري بنسبة (-0.808) اي قد ارتفعت صافي الأرباح (24975260).
3. تشير النتائج ان أكبر قيمة نسبة الاستحقاقات الاجمالية في مصرف الاستثمار العراقي، هي بلغت 567,927,61- دينار في سنة 2021 وبصافي ربح بلغ 599,922 ونسبة (-67.12) دينار ويدل التدفقات النقدية هي أكثر من الأرباح المعترف بها، وهذا يعني ان مستوى التحفظ محاسبي مرتفع.
4. بينت النتائج لمصرف بغداد وب تطبيق نموذج ملرو والمقارنة في سنة (2021) انه كان (0.7137)، وفي سنة 2020 بلغ (0.2171) وعند احتساب الفرق بين المؤشرين وجد (0.4966) موجب وهذا يدل على ممارسات إدارة الأرباح بشكل ايجابي وقد اتضح زيادات مستمرة على مدار سنوات الدراسة ويدل على ان المصرف يمارس إدارة الأرباح وبشكل متكرر وفق مؤشر ملر وبلغ ذروته في سنة 2022 حيث بلغ 2.6571 وهي نسبة عالية مقارنةً بسنوات الدراسة .
5. تشير نتائج تحليل مصرف الاستثمار العراقي ان هناك ممارسات سلبية ولكن بمستوى قليل حيث بلغت (-0.14) واستمرت هذه الممارسات حتى في سنة 2024 اذ بلغت (-0.252) وقد اتضح زيادات مستمرة على مدار سنوات الدراسة ويدل على ان المصرف يمارس إدارة الأرباح وبشكل متكرر وفق مؤشر ملر وهي نسبة عالية مقارنةً بسنوات الدراسة.

6. تشير علاقة التأثير ان زيادة اهتمام العينة المدروسة في مستوى التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحسين إدارة الأرباح المحاسبية بمقدار (0.822)، وبخطأ معياري (0.068) وبقيمة حرجة اعلى من (1.96) قدرها (12.088). كما تشير النتائج ان مستوى التحفظ المحاسبي ساهمت في تفسير ما مقداره (0.648) من مربع التباين في إدارة الأرباح المحاسبية، وهذا يعد اثباتاً للفرضية التي تنص على "توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي في إدارة الأرباح المحاسبية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة ابراز عيوب التحفظ اذ يعد قيد محاسبي يميل المحاسبون إلى اتباعه في الممارسات العملية، ووسيلة فعالة ومناسبة لمعالجة حالات عدم التأكد التي يواجهونها، حيث ينتج عن تطبيقه عند إعداد القوائم المالية منافع اقتصادية مختلفة كتحسين كفاءة عقود المديونية، خفض تكلفة رأس المال، تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، دعم حوكمة الشركات، الحد من تلاعبات الإدارة وقدرتها على ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية، مما ينعكس ايجابياً على قيمة المصارف ويخفف من احتمالات الإفلاس.
2. إن المخصصات أو المؤونات فكرة اصطنعها المحاسبون كتصحيح محاسبي لتجاوز مشكلة وصعوبة القياس الفعلي، إلى جانب مشكلة التوزيع المحاسبي للأعباء في تاريخ الجرد. وحسب إطار المعايير المحاسبية الدولية فإن مبالغ المخصصات التي يتم رصدها سنوياً تمثل أفضل تقدير لمبالغ المصاريف المطلوبة لتسوية الالتزامات في هذا التاريخ. لذا يتوخى المحاسبون الحذر في تقديرها بعدم المغالاة أو التشدد في تكوينها بغرض تخفيض الأرباح أو زيادتها عن قيمتها الحقيقية، وإلا كان ذلك تحيزاً في القياس وخروجاً عن الاستعمال الجيد لأساس التحفظ المحاسبي.
3. يؤثر استعمال سياسة التحفظ المحاسبي في مجالات تقييم الالتزامات والمصاريف على موثوقية المعلومات المحاسبية المبلغ عنها في القوائم المالية للمصارف، لكن لا يؤثر استعماله في مجالات تقييم الأصول والإيرادات على موثوقية المعلومات المحاسبية، وهذا بسبب طبيعة الأصول المملوكة والتي يتمثل الجزء الأكبر منها في الأصول المالية، ولتعارضه مع أساس الاعتراف بالإيرادات.
4. إن استعمال سياسة التحفظ المحاسبي بشكل عام يؤثر على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية، وأن هذا التأثير كان بدرجة متوسطة لوجود عوامل أخرى، قد تتداخل مع تبني هذه السياسة لتحسين جودة المعلومات ورفع مستواها.

المصادر والمراجع:

1. أبو تمام، ميساء محمد، (2013). مدى أدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات إدارة الأرباح على قائمة التدفق النقدي. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
2. بن موسى، كمال الدين، حمادي، محمد علي، منصور، محمود ونصيب، ابراهيم (2020). اثر التحفظ المحاسبي على شفافية الافصاح عن المعلومات المحاسبية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.
3. البواب، زهراء أحمد خليل (2024). أثر التحفظ المحاسبي في الفشل المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية للفترة (2012-2021). مجلة الجامعة التقنية الشمالية للعلوم الادارية والانسانية، العدد: عدد خاص من مؤتمر المنارة السادس.

4. خلف، اياد جمعه، حسين، سطم صالح. (2024). تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط على غموض التقارير المالية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 20، العدد: 65.
5. خيرى، يسري محمد علي. (2022). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 46(3)، 401-450.
6. السيد، محمد صابر حموده، عمران، رجب محمد عمران احمد، الزعبي، مبارك حصان فهد الباني. (2023). تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبورصة الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(3)، 1-33.
7. الشناوى، أميرة هاشم السيد احمد، عبد الفتاح، العجمي، هالة، عبد الفتاح (2025). اثر تغير سعر الفائدة علي ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية. مجلة بحوث الأعمال، 2(1)، 128-199.
8. العازمي، فهد مسلم وسمي، الجمهودي، إيمان عبد الفتاح، الطحان، & إبراهيم محمد. (2024). أثر هيكل الملكية الادارية علي مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية علي البيئة الكويتية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 10(18)، 955-992.
9. العبسي، أحمد سجات سالم، العجيلي، عباس فاضل. (2024). تأثير التحفظ المحاسبي في القدرة الإدارية/ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق الماليةمجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 19، العدد 66 (2024).
10. العبيدي، صبيحة برزان، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد 2008.
11. علي، سجي عبدالكريم، حسين، سطم صالح. (2023). تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 2 (2023)
12. علي، محمد سعد، عبد الزهرة، كرار سليم. (2024). العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومعنويات. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد: 20. العدد: 4.
13. كلثوم، باجين، نورة، معطالله. (2022). (تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية Doctoral dissertation)، جامعة احمد دراية-ادرار
14. مبروك، برماتي. محمد الفقيه. (2022). دور حوكمة الشركات في الحد من مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية (Doctoral dissertation)، جامعة احمد دراية-ادرار).
15. المدبولي، داليا محمد خيرى. (2017). مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية(1)54، 343-381.
16. المنصوري، مصطفى عبد الحسين علي، ياسر، افراح عبيد. (2023). اثر جودة الموجودات على إدارة الأرباح للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. كلية الكوت الجامعة، ISSN: 24147419
17. موسي، & أ/إسلام محمد، رفعت، على يونس. (2024). أثر الإفصاح عن آليات مكافحة غسيل الأموال على ممارسات إدارة الأرباح كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية. مجلة الإبداع المحاسبي، 1(1)، 229-298.
18. Ball، R، Kothari، S. P، & Nikolaev، V. V، (2013).On estimating conditional conservatism. The Accounting Review، 88(3).

19. BARTOV .E, TSUI .J, & GUL .F(2000). Discretionary –accruals models and audit qualifications, PP.421-452.
20. Beaver, W. H, & Ryan, S. G, (2005).Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2).
21. Chen, Q. I, Hemmer, T, & Zhang, Y. (2007). On the relation between conservatism in accounting standards and incentives for earnings management. *Journal of Accounting Research*, 45(3), 541-565.
22. Dai, L, & Ngo, P. T. (2013). Political uncertainty and accounting conservatism: evidence from the US presidential election cycle. <https://mp.ra.ub.uni-muenchen.de/43606>
23. Dechow, P. M, Hutton, A. P, Kim, J. H, & Sloan, R. G. (2012). Detecting earnings management: A new approach. *Journal of accounting research*, 50(2), 275-334.
24. Ebrahimi, S. K, Bahraminasab, A, & Seyedi, F. S. (2017). The impact of CAMEL indexes on profit management in banks listed on Tehran Stock Exchange. *International Review of Management and Marketing*, 7(2), 421-429.
25. Hajawiyah, A, Wahyudin, A, Kiswanto, Sakinah, & Pahala, I. (2020). The effect of good corporate governance mechanisms on accounting conservatism with leverage as a moderating variable. *Cogent Business & Management*, 7(1).
26. Hassan, A. M, Sadiq, H. N, & Al-khazraji, I. A. I.(2020). External Audit Procedures and Their Effectiveness in Detecting the Practice of Creative Accounting: An analytic Study in the Iraqi Environment. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, 24(2), 2.
27. Hellman, N. (2008). Accounting conservatism under IFRS. *Accounting in Europe*, 5(2), 71-100.
28. JONES. J.(1991). Earnings Management During Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research* ,Vol .29,No.2,193-228,1991.
29. Kieso, Donald E. and Weyegandt *Intermediate Accounting* , 9th edition, John Wiley and sons Inc. 2008.
30. Lara, García, J. M, García Osma, B, & Penalva, F. (2009). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of accounting studies*, 14, 161-201.
31. MILLER. J.(2009). the development of the miller ratio (mr): a tool to detect for the possibility of earnings management (em) , Volume 7, Number 1, *Journal of Business & Economics Research* – January.
32. Mora, A, & Walker, M. (2015). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. *Accounting and business research*, 45(5), 620-650.

33. Nassar, M. A., & Al Twerqi, H. (2021). Accounting conservatism and company's profitability: The moderating effect of ownership concentration. *Jordan Journal of Business Administration*, 17(4).
34. Pajuste, A., Poriete, E., & Novickis, R. (2020). Management reporting complexity and earnings management: evidence from the Baltic markets. *Baltic Journal of Management*, 16(1), 47-69.
35. Platikanova, P., & Soonawalla, K. (2020). Who monitors opaque borrowers? Debt specialisation, institutional ownership, and information opacity. *Accounting & Finance*, 60(2), 1867-1904.
36. Pompili, M., & Tutino, M. (2019). Fair value accounting and earning management: The impact of unobservable inputs on earning quality. Evidence from the US. *Corporate Ownership & Control*, 16(2), 8-18. <http://doi.org/10.22495/cocv16i2art1>.
37. Rahayu, S., & Gunawan, D. I. (2018). Factors influencing the application of accounting conservatism in the company. *KnE Social Sciences*, 180-197.
38. Salehi, M., & Sehat, M. (2019). Debt maturity structure, institutional ownership and accounting conservatism: Evidence from Iranian listed companies. *Asian Journal of Accounting Research*. <https://doi.org/10.1108/AJAR-05-2018-0001>.
39. Tang, Q., Guo, J., & Huang, Z. (2021). The role of accounting conservatism in M&A target selection. *China Journal of Accounting Research*, 14(4), 100204.
40. Teymouri, M. R., & Sadeghi, M. (2020). Investigating the effect of firm characteristics on accounting conservatism and the effect of accounting conservatism on financial governance. *Archives of Pharmacy Practice*, 11(1-2020), 124-133.